الأمم المتحدة

A/63/346/Add.7

الجمعية العامة

Distr.: General
12 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلِّقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

الميزانية المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الميزانية المقترحة المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والتي يبلغ صافيها ١٠٠ ٠٠٤ ١٦ دولار (إجماليها ٣٠٠ ٩٨٧ ١٦ دولار). ومع مراعاة المبالغ التي خُصصت بالفعل بموجب ما قررته الجمعية العامة في قراراتها ٢٣٨/٦٢، و ٢٤٥/٦٢، و ٢٦٣/٦٣، فضلا عن النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨، ووفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، يبلغ صافي الاعتمادات الإضافية ٧٠٠ ٣٦٢ ٩ دولار تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، و ٢٠٠ ٩٨٣ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها نفس المبلغ تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

220509 220509 09-33518 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٣

ألف - المعلومات الأساسية، والولاية، والهدف ٣

بـاء - التعاون مع الكيانات الأخرى ٧

جيـم - العوامل الخارجية ١٨

دال - الاحتياجات من الموارد ١٨

هـاء - الاحتياجات من الموظفين ١٩

ثانيا - الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه ٢١

أولا – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(١٦ ٠٠٤ ١٠٠ دولار)

ألف – المعلومات الأساسية، والولاية، والهدف

١ – أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على أساس تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/1995/231، وعملا بالرسائل المتبادلة بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/1995/451، و S/1995/452)، لمساعدة الأمين العام في جهوده الرامية إلى تعزيز قضية السلام والمصالحة في الصومال. وطلب مجلس الأمن في قراريه ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يقوم بتشجيع مواصلة العملية السياسية الشاملة للجميع بغية كفالة السلام والأمن بشكل مستدام في الصومال.

٢ – وكخطوة أولى في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧) أحاط الأمين العام رئيس مجلس الأمن في رسالته المؤرخة ٢٧ أب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/522)، علما باعتزامه رفع رتبة رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى رتبة وكيل أمين عام.

٣ – وذكّر الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762) بالرسالة المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566)، التي كان أوصى فيها بتزويد المكتب بالموارد اللازمة لتنفيذ نهج متكامل لمنظمة الأمم المتحدة في الصومال، بما يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية موحدة لبناء السلام. وأُجملت في الوقت نفسه أهداف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨، والتي ترمي في جملة أمور إلى المساعدة على تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف الصومالية، وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بالتعاون مع تلك المؤسسات ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وتقرر أن يتعاون المكتب السياسي بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة في التخطيط لعملية حفظ سلام يمكن أن تقوم بها الأمم المتحدة.

٤ – وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ أوفد الأمين العام فريقا مشتركا بين الوكالات تقوده إدارة الشؤون السياسية لإجراء تقييم استراتيجي بغية وضع نهج متسق تتبعه الأمم المتحدة في الصومال. وترد استنتاجات ذلك التقييم وتوصياته في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178 وCorr.1 و 2). ويدعو التقييم الاستراتيجي أساسا إلى

الربط الوثيق والتآزر بين الأبعاد السياسي، والأمني، والبرنامجي في جهود الأمم المتحدة، في نهج ثلاثي متوائم. وتتضمن توصيات التقييم الرئيسية ما يلي: (أ) تكامل المسارات الثلاثة، السياسي والأمني والبرنامجي، في جهود الأمم المتحدة؛ (ب) إنشاء وحدة تخطيط مشتركة داخل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بغية تعزيز تنسيق الأنشطة بين فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب السياسي؛ (ج) تقوية قدرة المكتب لكي يتمكن من القيام بدوره القيادي وإقامة صلات مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ (د) نقل المكتب السياسي من نيروبي إلى الصومال لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنجاز.

٥ - وأقر مجلس الأمن التوصيات بقراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) الذي دعا فيه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى الترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال وتعزيز الجهود الداعمة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بهدف تنفيذ متطلبات الميثاق الاتحادي الانتقالي، أي وضع دستور وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٩. وطلب المجلس أيضا إنشاء آلية قدرة لرصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال، وإنشاء آلية تقودها الأمم المتحدة لإجراء مشاورات بين المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال.

٦ - ورحب المجلس في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩) باقتراح الأمين العام الداعي إلى أن تُنشأ، داخل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، قدرة مكرسة لأنشطة تدريب الشرطة والعسكريين والتخطيط لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سيضطلع بها مستقبلا وأنشطة إصلاح قطاع الأمن، تضم خبرات في تلك المجالات بالإضافة إلى عنصرين مختصين بسيادة القانون والسجون. وتتصل هذه المسؤوليات الجديدة للمكتب أساسا بدعم لجنة الأمن المشتركة في إنشاء قوات أمن انتقالية والإشراف عليها، بما في ذلك قوات للشرطة والجيش، ومن الضروري كفالة إنشاء تلك المؤسسات الانتقالية في إطار مناسب من سيادة القانون مع رصد كاف لحقوق الإنسان.

٧ - ومع التطور الذي يشهده تنفيذ اتفاق جيبوتي - مثل انتخاب الرئيس الجديد، وإنشاء البرلمان الاتحادي الانتقالي الموسع الجديد، ونقل الحكومة إلى مقديشو - وتدعيم عملية السلام، من المتوقع أن تشهد الأنشطة السياسية التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٩ زيادة كبيرة. وستشمل تلك الأنشطة (أ) نقل عملية السلام من جيبوتي إلى الصومال؛ (ب) مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على تعزيز الحوار مع قوات المعارضة وبناء ''كتلة حرجة'' تدعم عملية السلام؛ (ج) تعزيز المؤسسات

الاتحادية الانتقالية. ونتيجة لذلك، يظل تركيز المكتب موجها أساسا إلى صنع السلام عن طريق الوساطة والمساعي الحميدة وتعزيز الأمن على الميدان.

٨ - وبالنسبة للجوانب السياسية تحديدا، سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقديم الدعم والمشورة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية وإلى اللجنة الرفيعة المستوى في القيام بعد الفترة الانتقالية، بوضع دستور، وقانون انتخابات، وتنظيم استفتاء على الدستور، ووضع خطة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة كما ينص على ذلك الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي سيضع الإطار القانون والسياسي والسياسات العامة لمؤسسات رسمية قادرة على البقاء. وسيساعد المكتب أيضا على بناء قدرة المؤسسات الجديدة وسيقدم الدعم في إقامة الإدارات المحلية.

٩ - ولكفالة شمول العملية السياسية الجميع، سيبذل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مساعيه الحميدة، وسيشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على إقامة حوار مع الأطراف التي لم تنضم بعد إلى العملية. وسيتسنى القيام بذلك عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى التي تضم أعضاء من المؤسسات الاتحادية الانتقالية (الحكومة، والبرلمان، واللجان المتخصصة مثل لجنة المصالحة)، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وممثلين عن المجتمع الدولي، في قيامها بدعم المشاورات السياسية بين الأطراف في العملية السلمية الصومالية. وسيتطلب حل هذه المسائل بنجاح التشاور عن كثب بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، والبرلمان الاتحادي الانتقالي، والصوماليين في الشتات، والمجتمع المدني. وسيواصل المكتب دعم هذه العملية السياسية عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى. وستواصل اللجنة توفير منتدى منظم للتشاور وتبادل المعلومات بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي بشأن المسائل السياسية والتقنية. ومن المتوقع أن تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى شهريا وأن تقر جداول أعمالها وقوائم المشاركة فيها وفقا لمتطلبات سياسات الحكومة.

١٠ - وفيما يتعلق بالجوانب الأمنية، قدّم الاتفاق بشأن وقف المواجهة المسلحة، الذي وقعته الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ توجيها بشأن كيفية استعادة قدر أدنى من الأمن في الصومال. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، إنشاء لجنة أمن مشتركة ترأسها الأمم المتحدة، وإنشاء قوة أمنية مشتركة. ومثلما أوصت بذلك لجنة الأمن المشتركة، سوف تُنشأ قوة أمن وطنية قوامها ٦ ٠٠٠ فرد، و ١٠ ٠٠٠ من أفراد الشرطة لكفالة تثبيت الاستقرار في مقديشو، كخطوة أولى نحو تحقيق الأمن العام في الصومال.

١١ - ويقدم قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) مبادئ توجيهية بشأن تنفيذ الدعم الدولي من أجل تعزيز الأمن في الصومال، على النحو الوارد في اتفاق جيبوتي، ومثلما أوصت بذلك لجنة الأمن المشتركة. وسيسمح النجاح في تعزيز الأمن برسوخ عملية السلام، وبتهيئة الظروف لحدوث تحسن كبير في إيصال المساعدة الإنسانية والقيام مبكرا بأنشطة الإنعاش والتعمير.

١٢ - وأدى كل من اتفاق جيبوتي وقرار مجلس الأمن ١٨٣٦ (٢٠٠٩) إلى زيادة الطلب على مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ويمثل كل من الاتفاق والقرار ولاية موسعة تساعد البعثة من خلالها الحكومة الاتحادية الانتقالية ولجنة الأمن المشتركة على تنفيذ اتفاق جيبوتي فيما يتعلق بالأمن. وإنشاء قوات أمنية تتسم بالفعالية والروح المهنية وتخضع للمساءلة خلال هذه الفترة الانتقالية في الصومال أمر يتطلب قدرة تقنية يتعين على المكتب وشركائه، بمن فيهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يقدموها إلى لجنة الأمن المشتركة من أجل إنشاء المؤسسات الأمنية الانتقالية في الصومال. ويتضمن ذلك تدريب ورصد ودفع رواتب أفراد قوات الأمن لكفالة بقائهم. ويتضمن أيضا بناء قدرات لجنة الأمن المشتركة وأعضاء اللجان الفرعية على وضع إطار لتكوين المؤسسات الأمنية الانتقالية. وسينظم المكتب أيضا تدريبا لآلية إدارة ومراقبة المؤسسات الانتقالية. وإلى جانب تقديم التدريب الأساسي إلى أفراد الشرطة، سيبدأ المكتب أيضا، من خلال لجنة الأمن المشتركة وأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بسيادة القانون والأمن، دورة لتجديد معلومات أفراد الشرطة العاملين حاليا على الميدان.

١٣ - وأُنشئ صندوق استئماني، سيديره مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بغرض دعم وبناء قدرات المؤسسات الأمنية الانتقالية، مثلما طلب ذلك قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩). وقُدرت التبرعات التي ستقدم في عام ٢٠٠٩ بـ ٦٦,٤ مليون دولار، ستستخدم أيضا في تمويل وحدة صندوق استئماني تتضمن ٥ وظائف (وظيفة واحدة ف-٥، ووظيفة واحدة ف-٣، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفتان من الرتبة المحلية) لإدارة أنشطة الصندوق.

١٤ - وسيسمح ذلك للمكتب بالشروع في إصلاح القطاع الأمني وسيتيح درجة أكبر من تعاون المجتمع الدولي مع المؤسسات الأمنية الانتقالية. وسيواصل المكتب في هذا الصدد تقديم المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة في تحقيق هدفها المتمثل في الإشراف على تلك المؤسسات وتطويرها. ومن المتوقع أيضا أن تتوحد فئات المجتمع المدني المتحالفة مع كل من الحكومة

الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وأن تنضم عناصر المعارضة المتشددة إلى عملية السلام.

١٥ - وسيظل المكتب يشدد أساسا على بذل المساعي الحميدة، والوساطة، وتقديم المشورة، وصياغة الوثائق، فضلا عن متابعة التعاون السياسي بين الأطراف في عملية السلام الصومالية. وسينسق المكتب أيضا تنفيذ نهج الأمم المتحدة المتكامل الذي يتضمن برامج إنسانية وإنمائية للصومال.

١٦ - وإضافة إلى ذلك، وعملا بقرارات مجلس الأمن ١٨١٦ (٢٠٠٨)، و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، وقرار الجمعية العامة ٦٢/٢١٥، يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدور جهة التنسيق في الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في البحر وقبالة سواحل الصومال. وسيواصل المكتب جمع المعلومات التي ترد على الأمانة العامة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، للوفاء بالتزامات الأمين العام إبلاغ المجلس والجمعية العامة بالتطورات. وسيواصل المكتب أيضا التواصل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لتلقي وتبادل المعلومات المتصلة بأنشطة مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال. ويتضمن ذلك تمثيل الأمين العام في الاجتماعات التي تعقد لمناقشة المسائل المتعلقة بالقرصنة والسطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

١٧ - ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٤٦ (٢٠٠٨)، أذنت الصومال لعدة دول ومنظمات إقليمية بالقيام بأنشطة في مياهها الإقليمية. بيد أن القرار لا يحدد بوضوح الولاية في عمليات الحجز والاعتقال التي تحدث في أعالي البحار داخل المياه الإقليمية للصومال. وفي حين أن للصومال ولاية على مياهها الإقليمية، فإنه ليس لديها القدرة أو الوسائل الفعّالة لملاحقة ومحاكمة المتهمين بالقرصنة في نظامها القضائي الوطني، وهو بالتالي مجال سيقدم فيه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال دعما حرجا.

باء - التعاون مع الكيانات الأخرى

١٨ - سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال التعاون عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة في مساعدة لجنة الأمن المشتركة على رصد اتفاق وقف القتال والتحقق من تنفيذه، وإنشاء قوة أمن وطنية وقوة شرطة صومالية.

١٩ - وسيقدم المكتب السياسي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الأمم القطري المساعدة في صياغة الدستور وفي تنظيم الاستفتاء عليه. كما سيواصل المكتب تقديم

التوجيه الاستراتيجي العام ودعم أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ وثائق السياسات المتعلقة بمسؤولية مختلف الوزارات والمكاتب التنفيذية وما يتعلق بها من عمليات. وسيساعد المكتب، إلى جانب شركاء آخرين، في تدريب مختلف أعضاء اللجان المنشأة بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي، في مسائل تتعلق بأمور من بينها: الانتخابات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والمصالحة، وإصلاح قطاع الأمن، والحالة الإنسانية. وسيقدم التدريب الأفراد المعنيون في المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري وأفراد من مقر الأمم المتحدة. وربما يشارك أيضا في الاضطلاع بتلك الأنشطة أفراد من الخارج وفيما يتعلق بالانتخابات، سينسق المكتب السياسي أنشطته عن كثب مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، ومع البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وذلك فيما يتعلق بإسداء المشورة في صياغة قانون الانتخابات، وتدريب مدربي الموظفين والمراقبين التابعين للجنة الانتخابية. كما سيجري تدريب منظمات المجتمع المدني لتشارك في العملية الانتخابية.

٢٠ - وفيما يتصل بمسألة التآزر وتعزيز فعالية التعاون بين المكتب السياسي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، المقترح حديثا، سيشترك المكتبان في عدد من المهام الإدارية وأنشطة الدعم الميداني الأوسع. وسيجري استعراض وتقييم تشملهما ميزانية المكتب السياسي المقترحة لعام ٢٠١٠. وفي انتظار ذلك، لن يُضطلع بأية تحسينات في ملاك إدارة المكتب السياسي خلال هذا العام فيما يتعلق بأي دعم إضافي يقدمه مكتب الدعم أو مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في عام ٢٠٠٩ على أساس تكلفة واجبة السداد. ويعتزم المكتب السياسي إنشاء آلية تنسيق تتمثل في المكتب، ومكتب الدعم، والبرنامج الإنمائي، لوضع خطة لتبسيط الخدمات المشتركة، وكفالة تبادل المعلومات بشأنها، والاتفاق على ترتيبات تقاسم تكاليفها. وسترد نتائج التعاون المعتزم في مقترحات ميزانية المكتب السياسي لعام ٢٠١٠، التي ستقدم في إطار مقترحات الميزانية العامة للبعثات السياسية الخاصة خلال الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة الرابعة والستين.

٢١ - وفيما يلي هدف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتصلة بها لعام ٢٠٠٩.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم باتجاه تحقيق تسوية سياسية شاملة وممثلة للجميع عن طريق مفاوضات أكثر تركيزاً	(أ) '١' مشاركة أوسع نطاقا في مؤسسات اتحادية انتقالية جامعة وموسعة مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ثلاث مجموعات تتألف من الحكومة الانتقالية، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات ٢٠٠٨: أربع مجموعات تتألف من الحكومة الانتقالية، والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات الهدف عام ٢٠٠٩: أربع مجموعات تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية، والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات '٢' زيادة التبرعات المالية المقدمة من المانحين إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ١٤٥ مليون دولار ٢٠٠٨: ١٤٥ مليون دولار الهدف عام ٢٠٠٩: ٢٠٠ مليون دولار

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية للجنة الرفيعة المستوى ولجنة الأمن المشتركة من أجل إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن تنفيذ أحكام اتفاق جيبوتي والأنشطة المرتبطة بالفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية
- تنظيم ٦ اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة، دعماً لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام
- تنظيم ٣ اجتماعات بشأن العملية السياسية مع فئات مستهدفة في المجتمع المدني، بما فيها مجتمع الأعمال

- تقديم الخبرة التقنية (القانونية والعسكرية) في صياغة الدستور والقانون الانتخابي
- عقد مشاورات منتظمة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بشأن الحالة في الصومال
- تنظيم ١٨ جولة من المشاورات مع زعماء بلدان المنطقة وبلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن الهيكل الأمني الإقليمي
- عقد مشاورات مع جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرهما من الشركاء الدوليين، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الفعال للميثاق الاتحادي الانتقالي	(ب) '١' زيادة عدد الموظفين المدنيين المدربين في مجالات الإجراءات القانونية، والممارسات القضائية، وإدارة المحاكم، وحقوق الإنسان، والأخلاقيات، وكذلك في مهام الإدارة العامة والإدارة المحلية مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٧٠ ٢٠٠٨: ٧٣ هدف عام ٢٠٠٩: ١٣٠ '٢' زيادة عدد اللجان التقنية التي تدعمها الأمم المتحدة والتابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، المعنية بأمور من بينها الدستور، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، والتعداد السكاني والديمغرافي الوطني، والخدمة المدنية، والاقتصاد والإنعاش، واللجنة الانتخابية مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ١٥ ٢٠٠٨: ١٥ هدف عام ٢٠٠٩: ٢٥ '٣' اعتماد الحكومة الاتحادية الانتقالية لدستور جديد وقانون جديد للانتخابات مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ١

النـواتج

- عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع جميع اللجان التقنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن عدة مهام، من بينها صياغة الدستور وإجراء استفتاء عليه
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع اللجنة الانتخابية بشأن صياغة قانون الانتخابات
- تنظيم حلقتي عمل لتدريب ٣٨ مدربا من موظفي فرز الأصوات في الاستفتاء (مدربان لكل مقاطعة)
- تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية لخمسة وأربعين صحفيا بشأن التوعية بالمسائل الخاصة بالدستور، بما في ذلك الاستفتاء
- تنظيم ١٢ حلقة عمل مع اللجان التقنية التابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والأمن والحوكمة، وكذلك مع ممثلي جماعات المجتمع المدني بشأن العملية الخاصة بالدستور، ومسائل حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، وذلك لعدد يقدر بنحو ٣٥٠ مشاركاً
- بذل المساعي الحميدة واتخاذ تدابير بناء الثقة وتوفير الخدمات الاستشارية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الأخرى في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''
- تنظيم اجتماعات أسبوعية للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الاستراتيجي المتكامل (انظر S/2008/178، و Corr.1 و Corr.2، المرفق الثاني)
- عقد اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التوجيه في مجال السياسات والتوجيه الاستراتيجي لأعمال الأمم المتحدة في الصومال
- عقد جلسة أسبوعية للتنسيق مع الوكالات الإنسانية للتوجيه في مجال السياسات وتبادل المعلومات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة	(ج) '١' زيادة مراقبي الانتخابات الوطنيين المدربين مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ٣٨

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد مراقبي الانتخابات الوطنيين المدربين
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٨

النواتج

- عقد مشاورات أسبوعية مع أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن صياغة مشروع قانون انتخابي
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة السلام الدولية، والمعهد الديمقراطي الوطني، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومؤسسة أوكسفام نوفيب الصومال، ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي)
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من موظفي الاقتراع الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من مراقبي الانتخابات الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ١٠ صحفيين (٣ من الإذاعة و ٢ من التلفزيون و ٢ من وسائط الإعلام المطبوعة و ٣ من الإنترنت) بشأن تغطية الانتخابات الوطنية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- تنظيم حملة إعلامية وحملة توعية دعما للانتخابات، بما في ذلك برامج إذاعية وإعداد مواد الحملة (نشرات وملصقات وقمصان تي – شيرت)
- تنظيم ١٢ إحاطة للأحزاب السياسية الوطنية بشأن العملية الانتخابية
- تنظيم اجتماعات أسبوعية للتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة واتحاد الشركاء بشأن التخطيط للانتخابات وإجرائها

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو هيكل محسن للأمن الإقليمي بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، وغيرهم من الشركاء الدوليين، بما فيهم جامعة الدول العربية ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)	(د) '١' اعتماد هيكل أمني إقليمي، بما في ذلك مبادئ تتعلق بمسألة مكافحة القرصنة مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ١ '٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية محسّنة للسلام والأمن الإقليميين مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ٦ '٣' زيادة عدد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٢ ٢٠٠٨: ٢ هدف عام ٢٠٠٩: ٣ '٤' زيادة عدد البلدان والمنظمات الدولية المشتركة في مكافحة القرصنة مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٢ ٢٠٠٨: ١٠ هدف عام ٢٠٠٩: ١٣

النـواتج

- إجراء ٢٠ مشاورة بشأن الأمن الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا)
- إجراء ٢٠ مشاورة مع بلدان المنطقة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا)
- تقديم الدعم التقني (الخبرة العسكرية والسياسية والاقتصادية) في وضع مشروع هيكل محسن للأمن الإقليمي ومنع القرصنة يضطلع به فريق من الخبراء من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الجهات الدولية منها المنظمة البحرية الدولية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (ناتو)
- عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن قضايا الأمن في منطقة القرن الأفريقي
- إعداد ٣ ورقات مفاهيمية، تشمل التكامل الإقليمي، وترتيبات الأمن الإقليمي، واستراتيجيات للقضايا الإقليمية العابرة للحدود
- تيسير ٥ مبادرات سلام إقليمية تضطلع بها الحكومات أو المجتمع المدني
- تنظيم دورتين تدريبيتين لكبار المسؤولين من بلدان المنطقة
- تدريب ما لا يقل عن ٤٨ من كبار الموظفين من حكومات المنطقة بشأن السلام والأمن
- تقديم المعونة التقنية لإنشاء آلية لمنع النزاعات وحلها
- تنظيم مؤتمر سنوي عن القرصنة
- تقديم دعم تقني (خبرة عسكرية واستخباراتية) إلى الصومال بشأن منع ومكافحة القرصنة
- تقديم دعم تقني (مشورة قانونية) إلى السفن المشتركة في مكافحة القراصنة في المناطق الدولية، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) إحراز تقدم نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون	(هـ) '١' انخفاض عدد الشكاوى التي يقدمها نشطاء حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٣ ٢٤٥ ٢٠٠٨: ٣ ٥٠٠ هدف عام ٢٠٠٩: ٢ ٠٠٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد مراكز موارد حقوق الإنسان
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣

النواتج

- تقديم المشورة للسلطات الصومالية (الشرطة والقضاء والجيش والإدارة المحلية) بشأن إعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم التوجيه لإقامة آليات العدالة الانتقالية
- تنظيم ٥ حلقات عمل تدريبية عن حقوق الإنسان لموظفي وزارة العدل والموظفين القضائيين
- تنظيم ٥ حلقات عمل لتدريب المدربين بشأن قضايا حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين
- إعداد تقارير منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في الصومال
- عقد اجتماعات تنسيقية كل أسبوعين مع الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن أنشطة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية الوطنية المعنية للتشاور وتقديم المشورة بشأن القضايا الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقه في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار	(و) ’١‘ زيادة عدد مقاتلي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في مناطق التجمع الأولي
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: ١ ٠٠٠
	هدف عام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠ فرد في قوات شرطة الصومال و ٦ ٠٠٠ في قوة الأمن الوطنية
	’٢‘ زيادة عدد المدرَّبين من موظفي الرصد والتحقق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٣
	'٣' زيادة عدد المناطق الأمنية التي تنشئها الأطراف
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٨
	'٤' زيادة عدد مقاتلي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الذين يلتحقون بالقوة المكونة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٦

النواتج

- تنسيق توفير الموارد اللوجستية لمناطق التجمع الأولي، بما فيها الخيام وحصص الإعاشة، وما إلى ذلك، من خلال لجنة الأمن المشتركة
- التدريب على عمليات الرصد والتحقق بالتعاون مع برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية للجان الفرعية الأمنية الإقليمية وذات الصلة بالمقاطعات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وذلك في إدارة المناطق الأمنية، بما في ذلك وصول منظمات المساعدة الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية

- تقديم المشورة والمساعدة التقنية للقوة المكونة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بشأن إنشاء قوة مشتركة
- تنظيم أربع حلقات عمل تدريبية لأعضاء القوة المشتركة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) إحراز تقدم نحو تثبيت المؤسسات الأمنية	(ز) '١' زيادة عدد أفراد قوة الشرطة الصومالية المدربين على معايير الخفارة وحقوق الإنسان ومعايير الأخلاقيات مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٠٠٠ ٧ ٢٠٠٨: ٠٠٠ ٧ هدف عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١٢ '٢' زيادة عدد المقاتلين السابقين (من التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال) المعاد إدماجهم في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٨

النواتج

- تنظيم دورتين تدريبيتين عن معايير الخفارة وحقوق الإنسان، ومعايير الأخلاقيات
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية/المؤسسات الأمنية بشأن تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن إنشاء قوة أمنية وطنية وقوة شرطة صومالية
- تنظيم مؤتمر دولي للمانحين وتعبئة الموارد لدعم وبناء قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية

جيم – العوامل الخارجية

٢٢ – من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه شريطة تحقق ما يلي: (أ) عدم زعزعة استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفعل معارضة داخلية أو خارجية؛ (ب) توقيع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة على اتفاق سلام شامل؛ (ج) دعم حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية لعملية السلام؛ (د) وتجدد وتضافر مشاركة المجتمع الدولي في دعم عملية السلام في الصومال؛ (هـ) التزام بلدان المنطقة بتعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

دال – الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الاعتمادات	النفقات الفعلية	الاعتمادات	مجموع الاعتمادات	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات الإضافية	احتياجات غير متكررة
فئة الإنفاق	١	٢	٣	٤ = ١+٣	٥	٦ = (٥+٢-٤)	٧
تكاليف الأفراد المدنيين	٦ ٣٩٥,٩	٣ ٥٥٤,٣	١ ٠١٢,٣	٧ ٤٠٨,٢	٧ ٣٩٨,٨	٣ ٥٤٤,٩	–
التكاليف التشغيلية	٨ ٨٦٤,٢	٦ ٦٠٩,٩	٥٣٣,٢	٩ ٣٩٧,٤	٨ ٦٠٥,٣	٥ ٨١٧,٨	١ ٧٣٢,٠
مجموع الاحتياجات	**١٥ ٢٦٠,١**	**١٠ ١٦٤,٢**	**١ ٥٤٥,٥**	**١٦ ٨٠٥,٦**	**١٦ ٠٠٤,١**	**٩ ٣٦٢,٧**	**١ ٧٣٢,٠**

٢٣ – طلب مجلس الأمن، في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، إلى الأمين العام أن يضع الترتيبات الأمنية الضرورية لنقل المكتب السياسي من نيروبي إلى مقديشو. وجدير بالذكر أن الجمعية العامة وافقت على موارد مجموعها ٥٠٠ ٥٤٥ ١ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، في انتظار النتائج التي ستتوصل إليها بعثة تقييم والتي ستوفر الأساس لوضع افتراضات التخطيط وتحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لنقل المكتب السياسي إلى الصومال.

٢٤ – وقُدمت ميزانية منقحة لعام ٢٠٠٩ إلى الجمعية العامة لتنظر فيها في الجزء الأول من دورتها الثالثة والستين المستأنفة (A/63/346/Add.6، الجزء جيم). بيد أنه لم يمكن احتساب أثر اعتماد قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) في مقترح الميزانية المذكور، مما أدى إلى طلب الجمعية إلى الأمين العام، الوارد في الجزء الرابع من قرارها ٢٦٨/٦٣، تقديم مقترح ميزانية منقح بشأن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لعام ٢٠٠٩، لتنظر فيه الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الثالثة والستين المستأنفة. ويتضمن هذا التقرير المقترحات التي تقدمت بها الجمعية.

٢٥ - وستصل احتياجات المكتب السياسي المنقحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى مبلغ صافيه ١٠٠ ٠٠٤ ١٦ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٩٨٧ ١٦ دولار) يتعلق بالاحتياجات اللازمة لدفع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٨٠٠ ٣٩٨ ٧ دولار) لما عدده ٩٨ وظيفة، والاستشاريين (٥٠٠ ٢١١ دولار)، والسفر الرسمي (١٠٠ ٠٩٢ ١ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، من قبيل المرافق والبنى التحتية (١٠٠ ٦٢٠ ١ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ٦٦٩ دولار)، والنقل الجوي (٦٠٠ ٦٧٧ ٢ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٦٢٩ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٤٦٤ دولار)، والخدمات الطبية (٩٠٠ ٥١ دولار)، وإمدادات وخدمات ومعدات أخرى (٠٠٠ ١٨٩ دولار).

٢٦ - وتُعزى الزيادة البالغة ٠٠٠ ٧٤٤ دولار في احتياجات عام ٢٠٠٩، بالمقارنة باعتمادات عام ٢٠٠٨ البالغة ١٠٠ ٢٦٠ ١٥ دولار، أساسا إلى زيادة في الوظائف المقترحة يقابلها جزئيا عدم التمكن من الانتقال إلى الصومال مما أدى إلى نقصان الاحتياجات من معدات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

٢٧ - واستنادا إلى النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٨ البالغة ٢٠٠ ١٦٤ ١٠ دولار، من المتوقع أن يكون رصيد قدره ٤٠٠ ٦٤١ ٦ دولار متاحا في إطار الاعتمادات المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولذلك، سيبلغ صافي الاحتياجات الإضافية للمكتب السياسي لعام ٢٠٠٩ ما قدره ٧٠٠ ٣٦٢ ٩ دولار.

هاء - الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	مجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨	١	-	١	١	٧	٩	٩	-	**٢٨**	١٢	٤	**٤٤**	١٢	١٦	-	**٧٢**
الوظائف المعتمدة حتى نهاية حزيران/ يونيه ٢٠٠٩	١	-	١	١	٨	١٢	١٠	-	**٣٣**	١٦	٤	**٥٣**	١٢	١٦	-	**٨١**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩	١		١	٢	١٠	٢٠	١١	١	**٤٦**	٢٤	-	**٧٠**	١٢	١٦		**٩٨**
التغير	**-**	**-**	**-**	**١**	**٢**	**٨**	**١**	**١**	**١٣**	**٨**	**(٤)**	**١٧**	**-**	**-**	**-**	**١٧**

٢٨ - وافقت الجمعية العامة على أن تُنشأ في عام ٢٠٠٩ وحدة تخطيط مشتركة بها أربع وظائف (١ ف-٥، ١ ف-٤، ١ ف-٣، ١ خ م) ووظيفة ف-٤ لموظف لوجستيات، و ٤ موظفي أمن إضافيين (١ ف-٤ و ٣ خدمة ميدانية). ونتيجة لاتخاذ قرار مجلس الأمن قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يُقترح إنشاء مكتب جديد لتطوير قطاع الأمن، يضم وحدة استشارية عسكرية ووحد استشارية للشرطة، وزيادة الوظائف التكميلية في المكتب بـ ١٧ وظيفة فنية إضافية في المجالات التالية:

(أ) وظيفة واحدة لموظف شؤون قانونية (ف-٤) يركز على مهام جهة التنسيق والجوانب القانونية للقرصنة ويعزز القدرة القانونية الحالية للمكتب؛

(ب) ١٠ وظائف إضافية في مكتب تطوير قطاع الأمن، تتمثل في مدير (مد-١) وموظفي أقدم (ف-٥) ومساعد شخصي في ذلك المكتب، إضافة إلى موظف اتصال وتحليل معلومات عسكرية (ف-٤)، ومساعد إداري (خدمة ميدانية) في الوحدة الاستشارية العسكرية، وأربعة مستشاري شرطة إضافيين (٣ ف-٤ و ١ ف-٣)، ومساعد إداري (خدمة ميدانية) في الوحدة الاستشارية للشرطة التي ستساعد حكومة الصومال الجديدة على وضع وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية لدعم اتفاق جيبوتي ووضع خطط طويلة الأجل لمؤسسات القطاع الأمني في الدستور الجديد؛

(ج) موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥) مسؤول عن تقديم الدعم السياسي، والإشراف، والتوجيه الاستراتيجي في مجال صياغة الدستور، في ضوء التطورات التي تجدّ في سياق اتفاق جيبوتي؛

(د) مساعد إداري (خدمة ميدانية) لدعم وحدة الشؤون الإنسانية والإنمائية؛

(هـ) أربعة موظفي حقوق إنسان (٣ ف-٤ و ١ ف-٢) يرصدون الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل المتصلة بقوات الأمن الصومالية وبنظام السجون.

٢٩ - ونتيجة لاتخاذ قررا الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ بشأن مواءمة شروط الخدمة، ستُحوّل الوظائف الأربع من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) الموجودة إلى فئة الخدمة الميدانية اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ثانيا – الإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه

٣٠ - مطلوب من الجمعية العامة أن:

(أ) توافق على الميزانية المنقحة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بمبلغ صافيه ١٠٠ ٠٠٤ ١٦ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٩٨٧ ١٦ دولار)؛

(ب) تحيط علما بالرصيد البالغ ٤٠٠ ٦٤١ ٦ دولار تحت الاعتمادات المخصصة للمكتب السياسي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على أساس النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨؛

(ج) تقوم في إطار أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٧٠٠ ٣٦٢ ٩ دولار، تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، و ٢٠٠ ٩٨٣ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها نفس المبلغ تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.